

النزول على حكم الله من أصول الشريعة

وجوب تحكيم الشريعة ونبذ ما عداها

لماذا الحكم بما أنزل الله...؟

الإمام حسن البنا: لا نخشى إعلان الأسماء

فتوى شرعية فيمن حكم بالقوانين الوضعية



# الفجر القادم

الفجر القادم - مجلة ثقافية دورية تصدر شهريا - العدد 103 - شعبان ١٤٢٨ هـ - سبتمبر ٢٠٠٧ م



## تحكيم الشريعة

## الفريضة المخفية والمضيقية



وقبول ورفض، والانقياد للدعوات والأفكار الغربية والاغترار بها دون ثقة في إرث الأمة هو عين الهزيمة والضعف والهوان.

## وجوب تحكيم الشريعة ونبذ ما عداها

لا بد أن يبين للمسلمين على عمومهم، والحكام مثلاً على خصوصهم، أن أمر الشريعة وتحكيمها أمر دين لا يتحقق الإيمان إلا بالإذعان لها والاحتكام إليها، وأن موقف المسلم منها حدود وفواصل، إما إيمان وجهاد، وإما كفر وارتداد.

فمما يجب تبيينه: أن الإيمان لا يتحقق أبداً إلا بالإذعان لأمر الله تعالى وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم مع التصديق، فلو انفرد التصديق لم يتحقق الإيمان، ولو انفرد الإذعان والعمل لم يتحقق الإيمان، فلا بد في تحقق الإيمان اجتماع التصديق والإذعان، والقول والعمل، قال تعالى: (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً) [سورة النساء: ٥٨].

وهذا من الدين كالمعلوم ضرورة، وأسوق إليك أقوال علماء الأمة ممن سبقونا بالعلم والإيمان رحمهم الله تعالى:

(1) قال البخاري رحمه الله تعالى: "لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار فما رأيت أن أحداً منهم يختلف في أن الإيمان قول وعمل..".

(2) وروى الربيع عن الإمام الشافعي رحمه الله أنه قال: "الإيمان قول وعمل".

(3) وكتب عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه إلى عدي بن عدي: "إن للإيمان فرائض وشرائع وحدوداً وسنناً، فمن استكملها استكمل الإيمان، ومن لم يستكملها لم يستكمل الإيمان".

(4) ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "الكفر عدم الإيمان، سواء كان معه تكذيب أو استكبار أو إباء أو إعراض، فمن لم يحصل في قلبه التصديق والانقياد فهو كافر".

(5) ويقول ابن القيم رحمه الله: "الإيمان هو التصديق، ولكن ليس التصديق مجرد اعتقاد صدق المخبر دون الانقياد له، ولو كان مجرد اعتقاد التصديق إيماناً؛ لكان إبليس وفرعون وقومه وقوم صالح، واليهود الذين عرفوا محمداً رسول الله كما يعرفون أبناءهم؛ مؤمنين مصدقين، فالتصديق إنما يتم بأمرين، أحدهما: اعتقاد الصدق، والثاني: محبة القلب وانقياده".

(6) ويقول ابن أبي العز في شرح الطحاوية: "الكفر لا يختص بالتكذيب، بل لو قال: أنا أعلم أنك صادق، ولكن لا أتبعك، بل أعاديك وأبغضك وأخالفك لكان كفراً أعظم، فعلم أن الإيمان ليس التصديق فقط، بل إذا كان الكفر يكون تكديماً، ويكون مخالفة ومعاداة بلا تكذيب، فكذلك الإيمان يكون تصديقاً وموافقة وموالة وانقياداً، ولا يكفي مجرد التصديق أهماً".

وهكذا يتأكد أن الإيمان لا يتحقق أبداً إلا بتحكيم شرع الله والاحتكام إليه بتصديق وإذعان، ولذلك "فالتولي عن الحكم بالشريعة كالتكذيب بها سواء كلاهما كفر أكبر".

إن النزول عند حكم الله وعدله من أعظم الواجبات، وأجل المتحتمات، والتسليم لحكم الله حال العلم به، أصل من أصول الدين، بل لا يتحقق الإيمان إلا به، قال تعالى: (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً) [سورة النساء: ٥٨].

ويجب أن يعلم أنه لا يصلح معاش الناس ودينهم إلا حكم الله وشرعه، فانه فرض ذلك ونفى الإيمان عمن تحاكم إلى غيره، وكل من زعم الإيمان بقوله مع مخالفة عمله قوله، في الحكم بغير حكم الله، فقد كذب في دعواه قال تعالى: (الم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالاً بعيداً \* وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدوداً) [سورة النساء: ٦١ - ٦٢].

والحكم والتحاكم من العبادات التي لا يجوز صرفها إلا لله، وقد سماها الله عبادة قال تعالى: (لأن الحكم إلا لله أمر ألا تعبدوا إلا إياه) [سورة يوسف: ٤٠].

ومن تحاكم لغير الله فقد جعل شيئاً من حقوق الله في العبودية لغيره، كما فعل أهل الكتاب، قال تعالى: (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح ابن مريم وما أمروا إلا ليعبدوا إلهاً واحداً لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون) [سورة التوبة: ٣١].

أخرج أحمد والترمذي عن عدي بن حاتم رضي الله عنه؛ أنه دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي عنق عدي صليب من فضة، فقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الآية: (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله) قال: فقلت: (إنهم لم يعبدوهم!)، فقال: (بلى إنهم حرموا عليهم الحلال وأحلوا لهم الحرام، فاتبعوهم، فذلك عبادتهم إياهم).

التحاكم عبادة كالركوع والسجود، فهو لاء لم يركعوا ويسجدوا لهم، وإنما أطاعوهم في تغيير أحكام الله، بتحليلهم الحرام، وتحريمهم الحلال، فذلك من عبادتهم؛ وهو من الشرك الأكبر، لقوله تعالى: (أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله) [سورة الشورى: ٢١]، قال الله: (وما أمروا إلا ليعبدوا إلهاً واحداً لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون) [سورة التوبة: ٣١].

قال حذيفة رضي الله عنه: (إنهم لم يكونوا يصومون لهم ولا يصلون لهم، لكنهم كانوا إذا أحلوا لهم شيئاً استحلووه، وإذا حرموا عليهم شيئاً أحله الله لهم حرموه، فذلك كانت ربوبيتهم).

وقال أبو العالية: (قالوا ما أمرونا به انتمرنا، وما نهونا عنه انتهينا لقولهم، وهم يجدون في كتاب الله ما أمروا وما نهوا عنه، فاستصحبوا الرجال ونبذوا كتاب الله وراء ظهورهم).

وإن الأخذ ببعض الإسلام وإغفال بعض في التشريع، والإيمان ببعض وترك بعض؛ ليست طريقة أهل الإيمان، قال تعالى: (أفئذ يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب وما الله بغافل عما تعملون) [سورة البقرة: ٨٥].

الإسلام جاء لإصلاح الأمة، شعوباً وحكومات، وما حلت النكبات في الأمة إلا حينما جعلت شرائعه محل أخذ ورد،



## لماذا الحكم بما أنزل الله..؟

لمن الحكم .. ولماذا ينبغي أن يكون الحكم — بين العباد وفي البلاد — بما أنزل الله .. وهل قضية الحكم بما أنزل الله قضية ثلوية يمكن تجاوزها من أجل غيرها من القضايا كما يصور البعض .. أم أنها قضية جوهرية ومركزية ومصيرية لا يمكن تعديها أو تجاوزها والتغاضي عنها؟

لقد دلت جميع الأدلة النقلية والعقلية على أن الذي يجب أن يمضي في هذا الكون؛ كل الكون هو حكم الله تعالى وحده .. لا مناص للعباد والبلاد من أن تحكم إلا بما أنزل الله تعالى .. ولا تتحكم إلا إلى شرع الله تعالى وقانونه .. وأن هذه الحياة الدنيا لا ينتظم أمرها ولا يستقيم حالها على العدل والحق إلا عندما تحكم بما أنزل الله .. وليس بغيره من أهواء وشرائع البشر!

أولاً: لأن الله تعالى هو الخالق المالك لهذا الكون وما فيه ومن فيه: فهو المتفرد بالخلق والمالك لا شريك له، وبالتالي لا بد من أن يتفرد في الأمر والحكم فيما يخلق ويملك .. فالذي يخلق ويملك هو الذي له كامل الحق في أن يشرع ويقن لمن يخلق ويملك .. أما من لا يخلق ولا يملك لا يحق له أن يشرع ويقن لما لا يملك ولا يخلق.

قال تعالى: (أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ) (الأعراف: ٥٤). وقال تعالى: (أَيُسْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ) (الأعراف: ١٩١). وهذا سؤال تقريعي استتكري موجه لكل مشرك؛ كيف تتوجهون بالعبادة والطاعة والتحكم إلى من لا يخلق شيئاً وهو مخلوق مربوب شأنه شأن أي مخلوق .. فهذا لا ينبغي، ولا يليق بالعقلاء، ولا بمن يحترم نفسه! وقال تعالى: (أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ) (الزلزال: ١٧).

كم هو مستهجن ومستفح أن يأتي جاهل بصناعة السيارات — مثلاً — ليقول لصانعها تنحى جانباً فأنا الذي أحدد أنظمتها وقوانينها وسرعتها، لا أدت .. فكيف بهذا الجاهل الضعيف لو قال للخالق الذي خلق هذا الكون الفسيح وما فيه ومن فيه فأحسن الخلق على أجمل وأكمل صورة .. أنا الذي أشرع وأقن لهذا الكون وما فيه ومن فيه، لا أدت، وهذا الكون لا بد من أن يسير وفق شرعي وقانوني ومشيتي وليس شرعك وقانونك ومشيتك .. ألا ينبغي أن يكون أكثر استهجاناً .. ومعارضة للنقل الصحيح، والعقل السليم .. وكل منطق سليم! كيف نستهن الأول ولا نستهن الآخر وهو أكثر من الأول معارضة لكل عقل أو منطق سليم!

ثانياً: لأن الله تعالى له الأسماء الحسنى والصفات العليا: والتي من مقتضاها أن لا يصدر عنه ﷻ إلا الكمال؛ العدل المطلق، والحق المطلق، والخير المطلق، والمصلحة المطلقة.

فالذي له الأسماء الحسنى والصفات العليا هو الذي ينبغي أن يحكم، وحكمه وشرعه هو الذي يجب أن يمضي في البلاد والعباد، وليس حكم غيره؛ ممن لا يملك شيئاً من تلك الأسماء الحسنى، والصفات العليا .. بل تلاصقهم صفات النقص والعجز والضعف، والقصور والجهل مهما ظهر أنهم أوتوا من العلم ..

فالأنظمة التي تحكمها القوانين الوضعية .. كل الأنظمة؛ الديمقراطية والديكتاتورية منها سواء .. تعيش عملية تغيير وتبديل مستمرة لقوانينها وشرائعها؛ فما يستحسنونه اليوم يقبحونه ويجرمونه غداً، وما يقبحونه ويجرمونه غداً قد يستحسنونه ويجملونه بعد غدٍ — وهكذا إلى ما لا نهاية ما داموا يتصدرون موقع الحكم ومهمة سن القوانين والتشريعات — بحسب ما يظهر لهم .. وبحسب ما تملي عليهم أهواؤهم وعقولهم القاصرة الجاهلة ..

صدق الله العظيم إذ أمرنا أن نقول لهؤلاء المشركين (قُلْ أَنْتُمْ)؛ على قصوركم وجهلكم، وعجزكم، وضعفكم (أَعْلَمُ)؛ بمصلحة العباد وبما ينفعهم ويضرهم (أَمْ اللَّهُ) (البقرة: ١٤٠) الذي له الأسماء الحسنى والصفات العليا!

وقال تعالى: (اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ)؛ أي لا مألوه ولا معبود ولا مطاع ولا حاكم بحق إلا الله .. لماذا؟ الجواب يأتي مباشرة لأنه ﷻ (الْحَيُّ)؛ الذي لا يموت أبداً، وله دائم البقاء أزلاً وأبداً .. ولأنه (الْقَيُّومُ)؛ القائم على شؤون وتدبير ورعاية خلقه .. يرعاهم بلطفه، وفضله، وعدله، ورحمته .. ومن تمام وكمال قيوميته أنه ﷻ (لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ)؛ أي لا يغلبه النعاس، ولا تعثره غفلة ولا سهو ولا نوم، بل هو القائم على خلقه بالحفظ والرعاية، لا يخفى عليه شيء .. ولا قيام للخلق إلا به، وهو مع ذلك كله له ملك (مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ) (البقرة: ٢٥٥).

والسؤال الذي يطرح نفسه: هل لهؤلاء الأرباب والمشرعين الذين يشرعون ويحلون ويحرمون بغير سلطان ولا إذن من الله تعالى .. شيء من تلك الأسماء والصفات والخصائص التي يختص بها الخالق .. فإن كان الجواب لا .. ولا بد من أن يكون لا .. فكيف تطاع فيما تشرع وتحلل وتحرم .. ويترك أحسن الخالقين الذي له الأسماء الحسنى والصفات العليا!

ثالثاً: لأن الحكم والتشريع من خصوصيات الله تعالى وحده: فمما اختص به الخالق دون خلقه؛ الحكم والتشريع .. والتحليل والتحرير .. والتحسين والتقبيح .. فله الحكم وحده لا شريك له .. وأيما إنسان يزعم لنفسه شيء من ذلك من دون — أو مع — الله فقد جعل من نفسه نداً للخالق وخصمه في أخص خصائصه .. ومن يقر لهذا الإنسان بهذه الخاصية؛ خاصية الحكم والتشريع فقد أقر له بالربوبية والألوهية واتخذة رباً من دون الله ..

قال تعالى: (إِنَّ الْحُكْمَ)؛ أي ليس الحكم لأحد (إِلَّا)؛ أداة استثناء جاءت بعد نفي تفيد الحصر والقصر لله؛ وحده لا شريك له (أَمْ أَلَّا تَعْبُدُونَ)؛ أحداً (إِلَّا)؛ أداة استثناء جاءت بعد نفي تفيد الحصر والقصر (إِيَّاهُ)؛ أي إلا الله تعالى وحده .. فهذا التوحيد وهذا الإفراد للخالق في الحكم وفي العبادة هو (ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيُّمُ)؛ الحق والمستقيم الموصول إلى خيري الدنيا والآخرة (وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ) يوسف: ٤٠. ولا حول ولا قوة إلا بالله. ونحو ذلك قوله تعالى: (إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ يَقْصُ الْحَقُّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ) الأنعام: ٥٧.

أما من يأبى إلا أن يستشرف خاصية التشريع، والتحليل



أفادت هذه الآية الكريمة معان عدة:

منها: وجوب طاعة الله ﷻ وطاعة رسوله ﷺ طاعة مطلقة؛ لأن النبي ﷺ يبلغ عن الله، وهو لا ينطق عن الهوى كما قال تعالى: (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ . إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ) (النجم: ٣-٤).

ومنها: وجوب طاعة أئمة الأئمة من المسلمين طاعة مقيدة في طاعة الله تعالى، وفيما ليس فيه معصية؛ إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

ومنها: في حال حصول النزاع مع أولي الأمر، أو أولي الأمر بعضهم مع بعض .. يجب رد النزاع والتحاكم إلى الله والرسول؛ أي إلى الكتاب والسنة بعد وفاة الرسول ﷺ.

ومنها: أن الكتاب والسنة فيهما حل لكل نزاع أو تنازع يقع فيه البشر .. إذ يستحيل أن يأمر الخالق ﷻ عباده بأن يردوا نزاعاتهم إلى شيء ثم لا يجدوا في هذا الشيء حلاً لما قد تنازعوا فيه.

ومنها: أن من لوازم وشروط صحة الإيمان رد التنازع إلى الكتاب والسنة، فإذا انتفى الرد، انتفى معه الإيمان مباشرة، وهو المستفاد من قوله تعالى: (إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) (الآخر).

فمن علامات صدق الإيمان بالله واليوم الآخر رد التنازع إلى الكتاب والسنة .. وليس إلى شيء سواهما.

وقال تعالى: (الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أَنزَلَ إِلَيْنَا وَمَا أَنزَلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا) (النساء: ٦٠). فاعتبر القرآن إيمانهم زعماً لا حقيقة له في الصدور .. وذلك بعدولهم عن حكم الله وعن التحاكم إلى شرعه .. إلى التحاكم إلى الطاغوت؛ وكل حاكم لا يحكم بما أنزل الله .. أو شرع غير شرع الله فهو طاغوت .. يجب الكفر به والبراء منه كما قال تعالى (وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ).

وكذلك قوله تعالى: (وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ .. فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ .. فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ) (النساء: ٥٩-٥٨-٥٧).

خامساً: لأن الحكم بما أنزل الله فيه حياة: حياة حقيقية للروح والمادة معاً .. حياة لئمة سعيدة مطمئنة تحقق التوازن للروح والجسد معاً .. حياة للفرد، والجماعة، والشعوب، والأمم.

الحكم بما أنزل الله .. يعني تحرير العبيد من عبادة العبيد ومن العبودية للعبيد ..

الحكم بما أنزل الله تعالى .. يعني إخراج الناس من ظلمات الشرك إلى نور التوحيد والإيمان ..

الحكم بما أنزل الله .. يعني العدل المطلق في الأرض .. يعني إنصاف المظلوم من الظالم مهما كان الظالم شريفاً ورفيعاً وكان المظلوم وضيعاً وضعيفاً.

الحكم بما أنزل الله .. يعني تحقيق السلام الحق في الأرض .. السلام الذي يقوده .. ويرعاه .. ويفرضه الحق وأهله .. أما الباطل ومعه أهله لا يملكون السلام الحقيقي والعادل .. ولا مقوماته .. وفاقد الشيء لا يمكن أن يعطيه!

والتحريم، والحكم على الأشياء بالتحسين والتقيح من تلقاء نفسه وبغير سلطان ولا إذن من الله تعالى .. فقد جعل من نفسه نداً لله في أخص خصائصه .. وزعم الألوهية والربوبية من أوسع أبوابها .. وقال ما قاله فرعون من قبل، كما قال تعالى: (وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي) (قصص: ٢٨). أي ما علمت لكم من مشرع ومرجع ترجعون إليه في شؤون الدين والدنيا غيري .. فأنا المألوه المطاع .. فالذي أراه حلالاً فهو الحلال، والذي أراه حراماً فهو الحرام .. وليس لكم سوى اتباعي وطاعتي والدخول في عبوديتي .. ولا رأي لكم إلا الذي أريكم إياه .. ولا رشاد تسلكونه إلا الذي أهديكم وأدلكم عليه، كما قال تعالى: (قَالَ فِرْعَوْنُ مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَىٰ وَمَا أَهْيِكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ) (عن: ٢٩).

وقال تعالى: (فَحَشَرَ فَنَادَىٰ . فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَىٰ) (التارعات: ٢٣-٢٤). أي أنا الرب الذي أريكم على ما أشاء من قوانين وشرائع وعقائد .. فلا رب أعلى مني تتربون وتتشأون على دينه وتعاليمه وقانونه غيري ... (فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ الْآخِرَةِ وَالْأُولَىٰ) (التارعات: ٢٥). فأهلكه الله تعالى بالغرق عقوبة الأولى؛ وهي قوله مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي، والآخرة وهي قوله أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَىٰ.

وما أكثر الفراعنة والطغاة في زماننا الذين يزعمون هذا الزعم الكبير الذي زعمه فرعون من قبل ..

ومع ذلك - وللأسف - فكثير من الناس لا يرون حرجاً من الدخول في طاعتهم واتباعهم فيما يشرعون، ويحللون ويحرمون .. ويحسنون ويقبحون .. وهؤلاء سواء علموا أم لم يعلموا فقد دخلوا في عبودية هؤلاء الطغاة الأتيمين، وأقروا لهم بالربوبية من دون الله .. كما قال تعالى: (اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ) (سورة: ٢٥). وذلك عندما اتبعوهم وأطاعوهم فيما يشرعون، وفيما يحلون ويحرمون بغير سلطان ولا إذن من الله تعالى .. ففتلك كانت ربوبية الأحرار والرهبان .. وبذلك اتخذوهم أرباباً من دون الله.

رابعاً: لأن الحكم بما أنزل الله إيمان وتوحيد، وخلافه كفر، وردة، وظلم وفسوق: وجعود وخروج من الدين ..

فالمسألة من هذا الجانب لا تقبل عند المسلمين الاستهانة أو التراخي أو التأخير أو أنصاف الحلول .. أو التفاوض ..

فإما الحكم بما أنزل الله فحينئذ يكون الإيمان والإسلام .. ويكون العباد داخليين في توحيد وعبادة الله تعالى وحده .. وإما الحكم بغير ما أنزل الله والتحاكم إلى الطاغوت وشرائع الطاغوت .. فحينئذ يكون الكفر والظلم والفسوق، والشرك، والردة، والخروج من الإسلام .. وتكون العبودية للطواغيت. كما قال تعالى: (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجْعَلُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيَسْلُمُوا تَسْلِيماً) (النساء: ٦٥).

وقال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا) (النساء: ٥٩).



بالقرآن وبالشريعة التي نزل بها القرآن الكريم .. يعني الموت والخراب والدمار والهلاك .. وكل ما هو مضاد للحياة الحقيقية.

وقال تعالى: ( وَنَزَّلْنَا مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ )؛ من كل داء وبخاصة منها الأدواء المعنوية الروحية، الأخلاقية ( وَرَحْمَةً لِلْمُؤْمِنِينَ )؛ لأنهم قابلوا التنزيل بالتصديق والإيمان فانتفعوا به، ( وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ) [سورة: ٨٢] لأنهم قابلوا التنزيل بالجحود والإعراض فلم يستفيدوا منه، بل زادهم - تكذيبهم بالتنزيل وإعراضهم عنه - خسارة إلى خسارتهم بكونهم ظالمين.

وفي الحديث فقد صح عن النبي ﷺ أنه قال: " إقامة حدٍّ من حدود الله خيرٌ من مطر أربعين ليلة في بلاد الله " [صحيح سنن ابن ماجه: ٢٠٥٦]

وقال ﷺ: " حدٌ يعمل به في الأرض، خيرٌ لأهل الأرض من أن يُمطروا أربعين صباحاً " [صحيح سنن ابن ماجه: ٢٠٥٧]

فرغم أن الماء والمطر حياة للأرض وأهل الأرض .. وأن الله تعالى جعل من الماء كل شيء حي .. إلا أن العمل بحد من حدود الله خير لأهل الأرض من أن يُمطروا أربعين يوماً .. وإذا كان الأمر كذلك مع حدٍّ واحد من حدود الله .. فما يكون القول لو تم العمل بمجموع حدود وأحكام الله .. لا شك أن الخير حينئذٍ يتضاعف، لا يمكن أن يُقدَّر ولا أن يُحصى، كما قال تعالى: ( وَالْوَّاسِقَاتُ عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقِينَاهُمْ مَاءً غَدَقًا ) [الحج: ١٦]

لا منجاة للشعوب، والأمم من الضياع والهلاك والدمار والعذاب المحقق إلا بالحكم بما أنزل الله .. فإما الحكم بما أنزل الله وإما الدمار .. وإما الحكم بما أنزل الله وإما الكفر والشرك، والظلم، والفسوق .. والطغيان .. والعذاب.



## آه الأواء لي طبق الميثاق

**المادة التاسعة من ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس:**

**بواعث نشأة حركة حماس:** وجدت حركة المقاومة الإسلامية نفسها في زمن غاب فيه الإسلام عن واقع الحياة، ولذلك اختلَّت الموازين، واضطربت المفاهيم، وتبدلت القيم وتسلط الأشرار، وساد الظلم والظلام، وتتمرَّ الجبناء، واغْصبت الأوطان، وشرد الناس، وهاموا على وجوههم في كل بقعة من بقاع الأرض، وغابت دولة الحق وقامت دولة الباطل، ولم يبق شيء في مكانه الصحيح، وهكذا عندما يغيب الإسلام عن الساحة يتغير كل شيء وتلك هي البواعث.

**أما الأهداف:** فهي منازلة الباطل وقهره ودحره، ليسود الحق، وتعود الأوطان، وينطلق من فوق مساجدها الأذان معلناً قيام دولة الإسلام، ليعود الناس والأشياء كل إلى مكانه الصحيح، والله المستعان.

الحكم بما أنزل الله .. يعني إيقاف هذا الدمار، والخراب، والفساد، والظلم، والعدوان الذي يضرب في أطنا الأرض وجميع أطرافها وأقطارها.

الحكم بما أنزل الله .. ضرورة ملحة لا منجاة للأرض ومن عليها إلا بالحكم بما أنزل الله .. فإما الحكم بما أنزل الله وإما الدمار والغرق والهلاك.

مُعول الخراب والفساد والإجرام والتدمير يعمل عمله في الأرض والمجتمعات .. ومنذ زمن .. ولا بد من إيقافه .. ولن يقف إلا بالحكم بما أنزل الله .. والسهر على تطبيق شرع الله تعالى في الأرض، وقد ضرب النبي ﷺ لذلك مثلاً فقال: " مثل القائم على حدود الله والواقع فيها، كمثل قوم استهموا على سفينة، فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها، فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم، فقال الذين في أعلاها: لا ندعكم تصعدون فتؤذوننا، فقال الذين في أسفلها: لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقاً، ولم نؤذ من فوقنا، فإن يتركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً " [بخاري]

لا بد من أن يؤخذ على أيدي المجرمين المفسدين المخربين - أيًا كانوا وكان موقعهم السيادي - بالمنع والزجر، والقصاص الشرعي .. وإلا غرقت السفينة، وهلكوا جميعاً .. وهلك معهم البلاد والعباد!

وقال تعالى: ( وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ) [سورة: ١٧٩] فالقصاص الشرعي وإن بدت منه نوع قساوة وشدة - لا بد منها - على فرد أو مجموعة أفراد أثروا إلا أن يسيروا في طريق الخطأ والجريمة .. إلا أن فيه منجاة وحياة حقيقية للمجتمعات والجماعات، ولملابيين الناس.

تأملوا النتيجة المفزعة التي آلت إليها المجتمعات بسبب غياب العمل بالقصاص الشرعي .. تأملوا كم هي جرائم القتل، والسطو والنهب، والاعتصاب .. التي تحصل في اليوم الواحد، بل في الساعة الواحدة، بل في الدقيقة الواحدة .. وبصورة لم تعرفها البشرية من قبل!

تأملوا حجم الفساد والخراب والمجون المنتشر في الأرض كل الأرض .. وفي البر والبحر والجو سواء!

تأملوا حجم الظلم المنتشر على الرجال والنساء سواء .. تأملوا السجون وحجم الانتهاكات لحرمان وحقوق الإنسان! تأملوا كم طفل يموت في العالم في الدقيقة الواحدة بسبب الجوع أو المرض أو عدوان المعتدين الظالمين .. بسبب سطو القوي على الضعيف .. بينما فريق آخر من المسرفين قُططهم وكلابهم تموت بسبب التخممة والإسراف والتبذير!

تأملوا كيف أن شرائع الطاغوت تنتصف وتنتصر للقوي الظالم المعتدي .. لأنه قوي .. وتهمل وتخذل الضعيف المظلوم .. لأنه ضعيف .. إذ لا حياة للضعفاء في أرض تحكمها شريعة الغاب .. تحكمها شريعة الطاغوت.

هذا كله وغيره يحصل .. بسبب غياب القصاص الشرعي .. وغياب الحكم بما أنزل الله على جميع الميادين والمستويات.

قال تعالى: ( وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِّنْ أَمْرِنَا ) [الشورى: ٥٢] فالعمل بالقرآن والحكم به .. فيه روح وحياة للبشرية .. وإذا كان الأمر كذلك فإن مفهوم المخالفة يقتضي أن عدم الحكم



## الإمام الشهيد حسن البنا يعلنها صريحة مدوية:

### لا نعترف بأي نظام حكومي لا يرتكز على أساس الإسلام ولا يستمد منه

في رسائله الشهيرة التي تعتبر بمثابة المرجع لعمل جماعة الإخوان المسلمين يقول الإمام الشهيد حسن البنا بكل صراحة:

#### (1) هدفنا الدولة الإسلامية:

"ونريد بعد ذلك الحكومة المسلمة التي تقود هذا الشعب إلى المسجد ، وتحمل به الناس على هدى الإسلام من بعد كما حملهم على ذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أبي بكر وعمر من قبل . ونحن لهذا لا نعترف بأي نظام حكومي لا يرتكز على أساس الإسلام ولا يستمد منه ، ولا نعترف بهذه الأحزاب السياسية ، ولا بهذه الأشكال التقليدية التي أرغمنا أهل الكفر وأعداء الإسلام على الحكم بها والعمل عليها ، وسنعمل على إحياء نظام الحكم الإسلامي بكل مظاهره ، وتكوين الحكومة الإسلامية على أساس هذا النظام" .  
(من رسالته إلى الشباب - رسائل الإمام حسن البنا : ١٠٠)

#### (2) نظامنا هو الإسلام وليس الديمقراطية:

يقول الإمام حسن البنا رحمه الله : " وأمامنا الشيوعية والاشتراكية ، وهما معتبرتان في منطق التحالف الدولي اليوم من معاني الديمقراطية ، ولا يستطيع الديمقراطيون أن يقدموا غير هذا . وأمامنا كذلك (نظام الإسلام) وتوجيه الإسلام ، وتعاليم الإسلام ، وأحكام الإسلام ونحن في الحقيقة لسنا مخيرين ولسنا أحراراً في الاختيار ، فإننا جميعاً أننا بهذا الإسلام الحنيف ديناً ودولة "

(من رسالة مشكلاتنا في ضوء النظام الإسلامي - رسائل الإمام حسن البنا : ٢١٦)

#### (3) لا بد من الجهر بالإسلام ، ولا نخشى إعلان الأسلمة:

يقول الإمام البنا إلى من يخشى إعلان دولة الإسلام: "وقد يقال إن الجهر بالعودة إلى نظام الإسلام مما يخيف الدول الأجنبية والأمم الغربية ، فتتألب علينا وتتجمع ضدها ، ولا طاقة لنا بهم ولا قدرة لنا عليهم ، وهذا منتهى الوهن وغاية الفساد في التقدير وقصر النظر .. وها نحن أولاء نرى هذه الدول وقد سايرناها في نظمها ، وأخذنا بألوان حياتها ، واتبعناها في تقاليدها ، فهل أغنى ذلك عنا شيئاً؟! وهل دفع من كيدها؟ وهل منعها من أن تحصل أرضنا ، وتسلب استقلالنا وتستأثر بخيرات بلادنا ، ثم تتجمع في كل مؤتمر أو مجتمع دولي ضد حقوقنا وتثير المشكلات والصعاب والعقبات في وجوهنا ، ولا تتأثر إلا بشيء واحد هو ظروفها ومصالحها فقط" إذن فلن نجدنا شيئاً عندهم أن نتصل من الإسلام ، ولن يزيدهم فينا بغضاً أن نعلن التمسك به والاهتداء بهديه .. ولكن خطر التصل من الإسلام والتكر له أثر عظيم على كياناتنا نحن ، فما دمنا بعيدين عن تشرب روحه وتحقيق تعاليمه ، فسنظل حائرين فتتخطم معنوياتنا . متفرقين فتضعف قوتنا . ولو أخذنا بالحزم وأعلننا صريحة واضحة : أننا معشر أمة الإسلام لا شيوخيون ولا ديمقراطيون ولا شيء من هذا الذي يزعمون ، ولكننا بحمد الله مسلمون ، لارتسمت أمامنا تواريق الهداية والنور ، ولجمعتنا كلمة الإسلام "عودوا إلى الإسلام تغنموا وتسلموا : (إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا) " .

(من رسالة مشكلاتنا في ضوء النظام الإسلامي - رسائل الإمام حسن البنا : ٢٢١ و ٢٢٢)

#### يقول العلامة الشيخ سفر الحوالي في شرحه لرسالة تحكيم القوانين:

(( بعض الناس يحب ألا يدخل في الموضوع نهائياً ، وهذا لا يجوز وإنما يجب دائماً أن نواجه الحقائق بالحق من الكتاب ومن السنة ومن كلام العلماء ؛ هؤلاء الذين يقيمون هذه الأحكام - القوانين الوضعية - في بلاد المسلمين ويتبعون هذه الشرائع ويلزمون المسلمين بها ، هؤلاء خارجون عن الملة ، هؤلاء لو انتسبوا للإسلام فلا حقيقة لهذا الانتساب ، وهذه الأنظمة أنظمة غير شرعية إطلاقاً .

وكلمة الشرعية عندنا للأسف أصبحت تستخدم بمعنى الشرعية الدولية والشرعية القانونية ، والصواب أن الشرعية نسبة إلى الشرع ، والشرع هو من الله ونحن لا نعترف بشرع غير شرع الله أبداً ، فإذا قلنا الشرعية فنحن بذلك أن الله تعالى أذن بها وشرعها وأنزلها ، أما غير ذلك فغير شرعي . هذا الذي يجب أن يعتقد كل مسلم ، ويجب أن يعلم أنه من صميم عقيدة أن لا إله إلا الله التي معناها : الكفر بالطاغوت ، والإيمان بالله قال تعالى : "فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم" والطاغوت هو الذي قال الله تعالى فيه : "لم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت" )) .

(( قد نجد من هؤلاء القانونيين يقول : إن أحكام الشريعة الإسلامية عظيمة ورائعة ومفيدة وحققت الحضارة والخير .. إلخ كما قال اليهود في النبي صلى الله عليه وسلم . فمجرد هذا الكلام لا يؤثر أبداً في كونهم خارجين عن الملة والعياذ بالله لأنهم في الحقيقة يفضلون غير شرع الله . أما المؤمن الذي آمن على الحقيقة وفضل حكم الله على الحقيقة فإنه يتخلى كلية عن الحكم بغير ما أنزل الله )) .



## فتوى شرعية فيمن حكم بالقوانين الوضعية

فتوى فضيلة الشيخ حمود بن عبد الله بن عقلاء الشيعي رحمه الله تعالى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته أما بعد:  
فقد كثُر في هذا العصر اعتماد الحكام في العالم الإسلامي والعربي وغيرهم على تحكيم القوانين الوضعية بدلا من تحكيم شرع الله فما هو الحكم على هؤلاء الحكام؟  
نرجو أن يكون الجواب مدعما بالأدلة الشرعية من الكتاب والسنة وأقوال العلماء .

**الجواب :**

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد على آله وصحبه أجمعين ، أما بعد ...  
فإن الله سبحانه وتعالى عندما بعث نبيه محمدا صلى الله عليه وسلم بهذا الدين القويم الذي أخرج البشرية من الظلمات إلى النور ، وكان الناس إذ ذاك يهييمون في ظلمات الجهل والضلال ، غارقين في بحر الخرافات والتقاليد البالية ، التي ورثوها عن آبائهم وأسلافهم في جميع أمورهم ، في المعتقدات والعبادات والتقاضى والمحاكمات ، فكانت معتقداتهم وعباداتهم قائمة على الشرك بالله سبحانه وتعالى ، فيجعلون له شركاء وأندادا من شجر وحجر وملائكة وجن وبشر وغير ذلك ، يتقربون إليهم بشتى أنواع القرب التي لا يجوز صرفها لغير الله ، كالنبح والنذر وغير ذلك .

أما التقاضى والمحاكمات فهي لا تقل ضلالا وفسادا عن طريقتهم في العبادة ، إذ كانوا ينصبون الطواغيت والكهان وعرافين ، يتولون القضاء بين الناس في جميع ما ينشأ بينهم من خلاف وخصومة في الأموال والدماء والفروج وغير ذلك ، يقيمون في كل حي واحدا من هؤلاء الطواغيت ، وإذا صدر الحكم فهو نافذ لا يقبل النقض ولا التعقيب ، على الرغم من كونه جائرا ظالما ، فلما بعث الله محمدا صلى الله عليه وسلم بهذه الشريعة المطهرة أبطل هذه العادات ، والتقاليد وقضى عليها ، وقصر العبادة على الله سبحانه وتعالى ، وقصر التقاضى والتحاكم على شرع الله ، قال تعالى ( إن الحكم إلا لله أمر ألا تعبدوا إلا إياه ) الآية ، وقوله ( إن الحكم إلا لله ) قصر الحكم على شرع الله ، و ( ألا تعبدوا إلا إياه ) : قصر العبادة لله سبحانه وتعالى على عبادته سبحانه وتعالى بطريقة هي أبلغ طرق القصر وهي النفي والاستثناء .

ثم إن المستقرئ لكتاب الله يجد في الآيات الكثيرة التي تنص على وجوب التحاكم إلى ما أنزله الله من الشرع المطهر على نبيه صلى الله عليه وسلم :

1- قال تعالى ( ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ) ، فهذه الآية الكريمة نص في كفر من عدل عن حكم الله ورسوله إلى غيره .

وقد حاول الجاهلة من مرجنة العصر أن يصرفوا دلالة هذه الآية عن كفر الحاكم بغير ما أنزل الله فقالوا : الآية نزلت في اليهود ، فلا يشملنا حكمها .

وهذا يدل على مدى جهلهم بالقواعد الأصولية التي وضعها

علماء التفسير والحديث وأصول الفقه ، وهي أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، فإذا نزل حكم على سبب معين فإنه لا يقتصر على سببه ، بل يتعداه ، فيشمل كل من يدخل تحت اللفظ ، و ( مَنْ ) في الآية صيغة عموم ، فلا يكون الحكم مقصورا على سببه إلا إذا اقترن به نص من الشرع يقصر الحكم على سببه ، كقوله صلى الله عليه وسلم لما سأله أحد الصحابة رضي الله عنه : يا رسول الله إنه كانت لي عناق أحب إلي من شاة فضحيت بها فهل تجزئني؟ فقال عليه الصلاة والسلام : تجزئك ولا تجزئ أحدا بعدك .

وقالوا أيضا ( أي المرجئة ) قد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سئل عن تفسير هذه الآية ( ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ) فقال ابن عباس : كفر دون كفر ، وفي رواية : ليس الكفر الذي يذهبون إليه .

والجواب عن هذا أن نقول : هشام بن حجير راوي هذا الأثر عن طاووس عن ابن عباس متكلم فيه من قبل أئمة الحديث كالإمام أحمد ويحيى بن معين وغيرهما ، وقد خالفه في هذه الرواية عن طاووس من هو أوثق منه وهو عبد الله بن طاووس ، وقد روى عن أبيه أن ابن عباس لما سئل عن تفسير هذه الآية قال : هي به كفر .

2- قال تعالى ( فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما ) .

هذه الآية نص في انتقاء الإيمان عمن لم يحكم شرع الله ، لأن الله أقسم فيها على انتقاء الإيمان عن المرء حتى توجد منه غايات ثلاث :

أ التحاكم إلى شرع الله .

ب ألا يجد في نفسه حرجا في ذلك ، بل يرضى به .

ج - أن يسلم لحكم الله ويرض به .

وكما حاول المرجنة صرف دلالة الآية السابقة عن كفر الحاكم بغير ما أنزل الله ، فقد حاولوا أيضا صرف دلالة الآية عن انتقاء الإيمان ، فقالوا : إن النفي لكمال الإيمان ، لا لنفي حقيقته ، وما علم هؤلاء الجاهلة أن الأصل في الكلام العربي الحقيقة ، ولا يصار إلى المجاز إلا إذا اقترن به قرينة توجب صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح ، فأى دليل وأي قرينة توجب صرف هذه الآية عن نفي حقيقة الإيمان إلى نفي كماله .

3- قال تعالى ( ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا بعيدا \* وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدودا ) ، هذه الآية الكريمة نص في أن من يتحاكم إلى الطاغوت أو يحكمه فقد انتفى عنه



الإيمان بدليل قوله تعالى (يزعمون أنهم آمنوا) ، إذ لو كانوا مؤمنين حقا لما عبر عن ادعائهم بالإيمان بالزعم ، فلما عبر بالزعم دل على انتفاء حقيقة الإيمان بالله ، كما أن في قوله تعالى ( وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا بعيدا ) دليل أيضا على انتفاء حقيقة الإيمان عنهم ، ويتضح كفر من تحاكم إلى الطاغوت أو حكمه بمعرفة سبب نزول هذه الآية ، وقد ذكر المفسرون أن سبب نزول الآية أنها كانت بين رجل من اليهود وآخر من غير اليهود خصومة ، فقال اليهودي : نترافع إلى رسول الله ، وقال الآخر : بل نترافع إلى كعب بن الأشرف اليهودي ، فنزلت هذه الآية ، وقال الشعبي : كان بين رجل من المنافقين ورجل من اليهود خصومة ، فقال اليهودي : نترافع إلى محمد ، عرف أنه لا يأخذ الرشوة ، وقال المنافق : نتحاكم إلى اليهود ، لعلمه أنهم يأخذون الرشوة ، فاتفقا أن يأتيا كاهنا في جهينة ، ويتحاكما إليه ، فنزلت ( ألم تر إلى الذين يزعمون .. ) الآية.

كما روي عن عروة بن الزبير أنه قال : اختصم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلان فقضى لأحدهما ، فقال الذي قضى عليه : ردنا إلى عمر رضي الله عنه ، فقال الرسول صلى الله عليه وسلم : نعم انطلقوا إلى عمر ، فانطلقا ، فلما أتيا عمر ، قال الذي قضى له : يا ابن الخطاب : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى لي ، وإن هذا قال : ردنا إلى عمر فردنا إليك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال عمر : أذلك ؟ للذي قضى عليه ، فقال نعم ، فقال عمر : مكانك حتى أخرج فأقضي بينكما ، فخرج مشتملا على سيفه فضرب الذي قال ردنا إلى عمر فقتله .

كما أن في قوله تعالى : ( وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدودا ) دلالة على أن من صد عن حكم الله ورسوله وأعرض عنه فحكم غيره أنه منافق ، والمنافق كافر .

وكما أن المحكم للقوانين الوضعية كافر كما تقدم ، فإن المشرع للقوانين والواضع لها كافر أيضا ، لأنه بتشريعه للناس هذه القوانين صار شريكا لله سبحانه وتعالى في التشريع قال تعالى ( أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ) وقال تعالى ( ولا يشرك في حكمه أحدا ) وقال عز وجل ( اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله ) ، ولهذا لما سمع عدي بن حاتم هذه الآية قال يا رسول الله : إنا لسنا نعبدهم ، فقال صلى الله عليه وسلم : أليس يحرمون ما أحل الله فتحرمونه ويحلون ما حرم الله فتحلون ، قال : بلى ، قال : فتلك عبادتهم .

فتبين من الآية الكريمة من حديث عدي بن حاتم أن التحليل والتحريم والتشريع من خصائصه سبحانه وتعالى ، فمن حلل أو حرم أو شرع ما يخالف شرع الله فهو شريك لله في خصائصه .

ومما تقدم من الآيات الكريمة وتعلقنا عليها يتبين أن من حكم بغير ما أنزل الله وأعرض عن شرع الله وحكمه أنه كافر بالله العظيم خارج من الإسلام ، وكذلك مثله من وضع للناس تشريعات وضعية ، لأنه لو لم يرض بها لما حكم بها ، فإن الواقع يكذبه ، فالكثير من الحكام لديه من الصلاحيات في

تأجيل الحكم ، وتغيير الدستور والحذف وغيرها . وإن تكررنا وقلنا إنهم لم يضعوها ويشرعوها لشعوبهم فمن الذي ألزم الرعية بالعمل بها ومعاقبة من خالفها ؟ وما حالهم وحال النصارى الذي نقل ابن تيمية وابن كثير رحمهما الله الإجماع على كفرهم ببيعه ، فإن النصارى لم يضعوا ولم يشرعوا ( الياسق ) ، بل الذي وضعه أحد حكامهم الأوائل ويسمى ( جنكز خان ) ، فصورة هؤلاء كحال أولئك . وبذلك يتبين أن الحاكم بغير ما أنزل الله تعالى يقع في الكفر من جهة أو جهتين :

الأولى : من جهة التشريع إن شرع .  
الثانية : من جهة الحكم إن حكم .

وحيث قد فرغت من ذكر النصوص الدالة على كفر من يحكم القوانين الوضعية فسأذكر الآن أقوال العلماء والأئمة على كفر محكمي القوانين :

أولا : قال شيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية كما في الفتاوى ( ٣ / ٢٦٧ ) : والإنسان متى حلل الحرام المجمع عليه أو حرم الحلال المجمع عليه أو بدل الشرع المجمع عليه كان كافرا باتفاق الفقهاء .

وقال في الفتاوى ( ٣٥ / ٣٧٢ ) : ومتى ترك العالم ما علمه من كتاب الله وسنة رسوله واتبع حكم الحاكم المخالف لحكم الله ورسوله كان مرتدا كافرا ، يستحق العقوبة في الدنيا والآخرة .

ثانيا : قال ابن كثير في البداية والنهاية ( ١٣ / ١١٩ ) : من ترك الشرع المحكم المنزل على محمد خاتم الأنبياء عليه الصلاة والسلام وتحاكم إلى غيره من الشرائع المنسوخة كفر ، فكيف بمن تحاكم إلى الياسق وقدمها عليه ، ومن فعل ذلك كفر بإجماع المسلمين .

ثالثا : قال شيخنا الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله بعد أن ذكر النصوص الدالة على كفر محكمي القوانين : وبهذه النصوص السماوية التي ذكرنا يظهر غاية الظهور أن الذين يتبعون القوانين الوضعية التي شرعها الشيطان على السنة أوليائه مخالفة لما شرعه الله جل وعلا على السنة رسله صلى الله عليه وسلم ، أنه لا يشك في كفرهم وشركهم إلا من طمس الله بصيرته وأعماه عن نور الوحي مثلهم .

خامسا : شيخنا الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله في رسالته ( نقد القومية العربية ص ٣٩ ) قال عمن اتخذ أحكاما وضعية تخالف القرآن : وهذا هو الفساد العظيم والكفر المستبين والردة السافرة .. إلى أن قال رحمه الله : وكل دولة لا تحكم بشرع الله ولا تتصاع لحكم الله فهي دولة جاهلية كافرة ظالمة فاسقة بنص هذه الآيات المحكمات ، يجب على أهل الإسلام بغضها ومعاداتها في الله ، وتحرم عليهم مودتها وموالاتها حتى تؤمن بالله وحده وتحكم شريعته . اهـ

وما ذكرته من نصوص وأقوال للعلماء كاف في بيان أن تحكيم القوانين الوضعية كفر ، وأن المحكم لها كافر بالله العظيم ، ولو نقلت ما قاله علماء الأمة وأئمتها في هذا الباب لطال الكلام ، وبما ذكرته كفاية لإجابة السائل على سؤاله وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .